دكتور

سامي نجيب

خبير التأمين الإستشارى
أستاذ ورئيس قسم التأمين
جامعة القاهرة • فرع بنى سويف

التأمينات الإجتماعية

المبادئ النظرية والتطبيقات العملية
فى ظل التحولات الاقتصادية

- السمات الأساسية والمجال والأهداف
- أخطار وتعويضات الشيخوخة والعجز والوفاة
- أخطار وتعويضات إصابات العمل والمرض والتعطل
- تكوين ومصارد المخصصات وإستثمارها
- التحولات الإقتصادية والتأمينات الإجتماعية
- إدارة التأمينات الاجتماعية فى ظل العولمة

١٩٩٩

الناشر

دار النهضة العربية: ٣٢ شارع عبد الخالق ثروت • القاهرة

دار التأمينات: ٦ شارع محمود حافظ، ميدان سفير، مصر الجديدة
ص.ب ٥٨٧٨ هليوبوليس غرب، رقم بريدى ١١٧٧١ ت مباشر وفاكس: ٢٤٥٧١٢١

مقدمة

يصدر هذا المؤلف ومصرنا العزيزة تمر بتحويلات إقتصادية ضخمة وخطيرة وذات آثار إجتماعية وأبعاد سياسية هامة على مستوى الفرد وعلى مستوى المشروع وعلى المستوى القومى تأتى إنعكاسا لتحويلات مماثلة على المستوى الدولى فى إطار ما سمي بالعولمة حيث أزيلت الحواجز بين الدول فى مجالات عديدة شملت تنقل الأيدى العاملة وتنقل رؤوس الأموال وانتشار المشروعات الضخمة متعددة الجنسية . . وتم تعديل القوانين التأمينية ليسمح للأجانب بإنشاء وإدارة المشروعات التأمينية بلا قيود.

ومن هنا كان إهتمامنا فى هذا المؤلف بتقديم مادة التأمينات الإجتماعية فى إطار التحويلات الإقتصادية وظروف العولمة وذلك فى ست أبواب تهتم بسمات التأمينات الإجتماعية ومجالها وأهدافها وبالأخطار التى تتعامل معها وتعويضاتها وبأساليب تكوين المخصصات اللازمة لتغطية أعبائها المالية ومصادر التمويل وأساليب الاستثمار . . كما تهتم بدراسة أهم إثار التحويلات الإقتصادية وبإدارة التأمينات الإجتماعية فى إطار العولمة وذلك كله على النحو التالى:

- التأمينات الإجتماعية نظام تأمىنى له سمات أساسية مميّزه أهمها طابعه الإجتماعى المستمد من إمتداد مجاله الى كافة قطاعات المجتمع من عاملين لدى الغير و عاملين لدى أنفسهم و أصحاب أعمال وغيرهم من فئات القوى العاملة و من تعويضاته العينية والنقدية التى تهتم بالإعتبرات الإجتماعية فالمزايا أو التعويضات العينية موحدة والمزايا أو التعويضات النقدية لها حدودها الدنيا وتتم ملاءمتها دوريا مع التغير فى الأسعار ونفقات المعيشة ومع إهتمامها بضمان الحد الأدنى لنفقات المعيشة فإنها تسعى لما هو أفضل وهو ضمان مستوى المعيشة حيثما يمكن ذلك.

و هكذا تأتى دراستنا للباب الأول عن السمات الأساسية للتأمينات الإجتماعية و مجال تطبيقها و أهدافها و ذلك فى ثلاث فصول أولها عن السمات الأساسية التى نتناولها فى مبحثين أولهما ينظر الى التأمينات الإجتماعية كصنوق ذو مجال قومى تديره عادة هيئة حكومية والثانى ينظر إليها باعتبارها تأمين إجبارى قومى ممول أما الفصل الثانى فيهتم

بمجال التأمينات الاجتماعية الأفقى حيث تمتد تدريجيا الى قطاعات العاملين لدى الغير وأصحاب الأعمال والمصريين العاملين بالخارج ثم باقى فئات القوى العاملة ونأتى بعد ذلك إلى الفصل الثالث الذى يهتم بأهداف التأمينات الاجتماعية فى مجال ضمان مستوى المعيشة وعلى الأقل ضمان الحد الأدنى لنفقات المعيشة.

- أما عن التأمينات الاجتماعية من حيث أنواعها أو صورها فهى تتعامل مع ستة أخطار نتعرض لها جميعا كيشر وذلك من خلال أربعة أنواع من التأمين أولها تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة الذى يتعامل مع ثلاث أخطار تحقق أحدها يمتنع معه تحقق الخطرين الآخرين أما الأخطار الثلاثة الأخرى فيتم التعامل التأمينى مع كل منها على سبيل الإستقلال فهناك تأمين لإصابات العمل وآخر للمرض و ثالث للتعطل.. ولنا هنا ملاحظة أنه نتيجة لعدم نشأة أنواع التأمين فى وقت واحد فليس هناك أساس علمى لتسميتها فتأمين الشيخوخة والعجز والوفاة يهتم بالنتيجة المتمثلة فى الشيخوخة أو العجز أو الوفاة أما تأمين إصابات العمل التى تؤدى إلى عجز أو وفاة فإنه يهتم بالسبب الذى أدى للعجز أو الوفاة شأن الأمر بالنسبة لتسمية تأمين المرض (المرض والأمومة) والذى يسمى أحيانا بالتأمين الصحى حيث تهتم التسميه بالسبب أو بالهدف من التأمين (صحة المؤمن عليه) وأخيرا فهناك تأمين البطالة و الذى يعبر مسماه عن حالة التعطل.

ولم يقتصر التدرج فى نشأة أنواع التأمينات على عدم وجود أساس واحد لتسميه كل منها بل كان لذلك تأثيره على شروط ومستوى التعويضات والتي تسمى بالمزايا فأقدم التأمينات هو تأمين إصابات العمل أكثرها سخاء رغم أنه التأمين ذو المصدر الواحد للتمويل (صاحب العمل) أما أحدث الأنواع وهو تأمين البطالة فإن مستوى مزاياه تعتبر الأقل وإن كان لذلك أساسه التأمينى.

- هذا وفى مجال دراستنا لأنواع التأمينات وصورها فأننا نتناولها فى الباب الثانى و الباب الثالث من هذا المؤلف حيث نخصص الباب الثانى لأخطار وتعويضات تأمين الشيخوخة و العجز والوفاة فنتناول فى فصل أول مفهوم كل من أخطار الشيخوخة والعجز والوفاة ونتناول فى فصل ثان أهم مشاكل التطبيق العملى المتمثلة فى المحافظة على قيم المعاشات وفى كفاية معاشات العجز والوفاة ونتناول فى الفصل الثالث المبادئ الدولية والتطبيقات العملية لتحديد المستحقين وأنصبتهم

فى معاشات و تعويضات الوفاة ٠٠٠ ثم نخصص الباب الثالث لأخطار وتعويضات تأمينات إصابات العمل و المرض و التعطل فنتناول كل منها فى فصل مستقل ينقسم إلى مبحثين أولهما عن مفهوم الخطر الذى يتم التعامل معه تأمينيا ويهتم الثانى بتعويضات الخسارة الناشئة عن تحقق الخطر.

- ولعل تمويل التأمينات الإجتماعية من أهم خصائصها فلا يقتصر على المؤمن عليهم أو المؤمن لهم كما هو الحال بالنسبة للتأمين التجارى بل أن هناك مصادر أخرى تتفق مع تعدد المصالح التى تتحقق من نظام التأمينات الإجتماعية على مستوى كل من المؤمن عليهم وأصحاب الأعمال و المجتمع ككل و بالتالى فإن كل منهم يعتبر مصدرا للتمويل تأسيسا على إعتبارات المصلحة و المسئولية و من هنا فكل منهم يشترك فى التمويل و هكذا نفهم لماذا نستخدم فى التأمينات الإجتماعية عبارة الإشتراكات و لا نستخدم عبارة الأقساط المستخدمة فى التأمين التجارى.

و بحكم إجبارية و عمومية و قومية نظام التأمينات الإجتماعية فلا يعتبر تراكم الإحتياطيات من ضروريات تكوين الأموال اللازمة لمواجهة نفقات التأمينات الإجتماعية على النحو القائم فى التأمين الخاص و التجارى الذى تحكمه إرادة الفرد بل تتعدد أساليب تكوين الأموال فبالى جانب أسلوب التمويل الكامل **full funding** و الذى يسمى بأسلوب تراكم الإحتياطيات **Accumulated reserves** المستخدم فى التأمينات الخاصة و التجارية هناك ما يسمى بالتمويل الجزئى **Partial funding** و من ناحية أخرى فهناك أسلوب الموازنة فى التمويل **Pay as you go** و قد تكون الموازنة سنوية أو على فترات تمتد لعدة سنوات.

وهكذا فإننا نخصص الباب الرابع لدراسة أساليب تكوين المخصصات و مصادر التمويل بمراعاة المبادئ الدولية و العوامل التى تحكم توزيع نفقات التأمينات بين تلك المصادر و شروط و مجالات إستثمار تلك المخصصات التى قد تصل لمليارات الجنيهات كما هو الحال فى مصر حيث بلغت الإحتياطيات أو المخصصات الفنية المتراكمة حوالى المائة مليار جنيه بما يعادل صافى رؤوس أموال كافة الشركات العامة فى مصر بما يؤكد أن التأمينات الإجتماعية من أعمدة الإقتصاد القومى الهامة و أنها نظام اقتصادى كما هو نظام إجتماعى.

- نأتى بعد ذلك لدراسة التأمينات الإجتماعية فى تأثرها بالتحويلات الإقتصادية و ما يسمى بالعولمة و هو الموضوع الذى يعبر عن أن

التأمينات الاجتماعية تؤثر وتتأثر بالتغير في الظروف والأحوال الاقتصادية شأن تأثرها وتأثيرها في الظروف والأحوال السياسية والاجتماعية.

ولقد كان لزاما علينا ونحن شأن غيرنا من الدول نمر بتحويلات إقتصادية ذات سمات عالمية لا تقتصر على ما كان يسمى بالخصخصة بل تمتد إلى فتح الحدود و إزالة الحواجز بين الدول وإقتصادياتها أن نتناول بالدراسة أهم آثار التحويلات الاقتصادية في مجال أنواع التأمينات وحالات وشروط الإستحقاق حيث تبدو أهمية تدعيم تأمين البطالة وتبدو آثار التضخم وتباين منحنيات الأجور وخصخصة وحدات القطاع العام بما تنشأ معه الدعوة الى تشجيع المعاشات المبكرة وفي مجال تكامل نظم التأمينات الاجتماعية مع الصناديق التكميلية ومع نظم التأمينات الاجتماعية بالدول التي تنتقل اليها القوى العاملة المصرية حيث تبدو أهمية تحويل الإشتراكات والمعاشات وإحتياطياتها بين نظم الدول وحيث تبدو أهمية تحديد أوجه ومجالات إستثمار الإحتياطيات و نتناول ذلك كله بالدراسة في الباب الخامس من مؤلفنا والذي نبين فيه أيضا كيف أن للتأمينات الاجتماعية قدرة إقتصادية ذاتية تستمد من إجباريتها وعموميتها.

- وفي إطار العولمة نسمع بين الحين والآخر أصواتا لتصورات غير صحيحة حول خصخصة التأمينات ولا محل لذلك إذ تنشأ بدون رأسمال ولا تهدف للربح وحول إمكانية قيام الهيئات التأمينية التجارية أو الخاصة بالتعامل مع بعض أخطار التأمينات خاصة تلك التي نشأت في البداية في ظل تلك الهيئات كتأمين إصابات العمل وتأمين المرض في حين أنه لا يمكن لتلك الهيئات قبول التعامل مع تلك الأخطار أو تنفيذها ذلك أن إنتقالها الى التأمينات الاجتماعية أكسبها مفهوما متطورا وأهدافا ذات طابع تأميني مزدوج يتفق وإجبارية وعمومية التأمينات الاجتماعية ولعل الأقرب الى التطبيق وما يمكن قبوله وفهمه التوسع فيما يسمى بالنظم البديله ونخصص لذلك الباب السادس .

والله الموفق

سامي نجيب

القاهرة في ١٩٩٩/٩/٢٠

الباب الأول

السمات الأساسية والمجال والأهداف

الفصل الأول: السمات الأساسية للتأمينات
الاجتماعية

الفصل الثاني: مجال التأمينات الاجتماعية
قومية التأمينات الاجتماعية

الفصل الثالث: أهداف التأمينات الاجتماعية

socin99

^

الفصل الأول السمات الأساسية للتأمينات الاجتماعية

المبحث الأول: صندوق ذو مجال قومي تديره عادة
هيئة حكومية.

المبحث الثاني: نظم تأمين إجبارى قومي ممول.

المبحث الأول

صندوق ذو مجال قومي تديره عادة هيئة حكومية

صندوق ذو مجال قومي:

التأمينات الإجتماعية مشروع تأميني ذو مجال قومي تديره فى مصر وفى عداها من دول العالم هيئة حكومية قومية تتفق وما يتميز به نظام التأمينات الإجتماعية من إجبارية وقومية.

صناديق التأمينات الإجتماعية تتكون بدون رأسمال وتمول باشتراكات:

التأمينات الإجتماعية فى صورتها الحديثة نظام تأمين إجبارى قومي ممول يتعامل مع أخطار متعارف عليها يتعرض لها الأشخاص فى كافة المجتمعات.

وبحكم إجبارية وقومية نظم التأمينات الإجتماعية تسند إدارة صناديقها فى كافة الدول إلى هيئات حكومية أو شبه حكومية وتتكون تلك الصناديق بدون رأسمال.

ووفقا لنشأة نظم التأمينات وللاتفاقيات والتوصيات الدولية يتم تمويلها باشتراكات توزع بطريقة أو بأخرى بين مصادر ثلاث: المؤمن عليهم وأصحاب الأعمال والمجتمع ككل ممثلا فى الدولة والسلطات العامة.

ومن هنا وحيث يتميز هذا النظام بأنه يستند فى تمويله إلى قواعد تأمينية إكتوارية يراعى فيها تكافؤ الموارد مع المزايا المقررة بما يكفل للنظام كل عناصر الإستقرار والثبات نص قانون التأمين الاجتماعى المصرى للعاملين- والذي يعتبر القانون الأساسى لقوانين التأمين الإجتماعى لباقى فئات القوى العاملة على إنشاء صندوقين للتأمينات على الوجه الآتى (مادة ٦):

- ١- صندوق للتأمينات للعاملين بالجهاز الإدارى للدولة والهيئات العامة.
- ٢- صندوق للتأمينات للعاملين بالمؤسسات العامة وبالوحدات الإقتصادية وبالقطاعين التعاونى والخاص.

هذا وتتكون أموال كل من الصندوقين المشار إليهما من الموارد الآتية:

- ١- الإشتراكات التى يؤديها أصحاب الأعمال عن العاملين لديهم سواء الحصة التى يلتزم بها صاحب العمل أو الحصة التى يلتزم بها المؤمن عليه وفقا لأحكام هذا القانون.
- ٢- المبالغ التى تؤديها الخزانة العامة لحساب تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة.
- ٣- المبالغ التى تؤديها الخزانة العامة، أو صاحب العمل، أو المؤمن عليهم لحساب مدد الخدمة السابقة ضمن مدة الإشتراك فى التأمين.
- ٤- الرسوم التى يؤديها أصحاب الأعمال أو المؤمن عليهم.
- ٥- حصيلة استثمار أموال الصندوق وتحدد سنويا نسبة ريع الإستثمار التى يلتزم بنك الإستثمار القومى بأدائها عن أموال التأمين الإجتماعى المودعة لديه بالإتفاق بين البنك ووزير التأمينات بمراعاة ريع الإستثمار المعلن من البنك المركزى وبما لا يقل عن النسبة التى روعيت إكتواريا فى تحديد أموال النظام.
- ٦- المبالغ الإضافية والموارد الأخرى الناتجة عن نشاط الصندوق والإعانات والتبرعات والهبات التى يقرر مجلس الإدارة قبولها.

هذا ويفحص المركز المالى لكل من الصندوقين مرة على الأقل كل خمس سنوات تبدأ من تاريخ آخر فحص تم قبل العمل بهذا القانون، وذلك بمعرفة خبير إكتوارى أو أكثر (الغرض من إجراء هذا الفحص الدورى هو التأكد من كفاية أموال كل من الصندوقين لمواجهة التزاماته ، ذلك نظرا لأن الأسس التى يقوم عليها تقدير موارد الصندوقين ، وأهمها الإشتراكات ، يدخل فى تقديرها عنصر الإحتمال وأن هذه الأسس لا يمكن أن تظل ثابتة لفترات طويلة بل هى قابلة للتعديل تبعا لأحوال المؤمن عليهم بالإضافة إلى الأحوال الإقتصادية السائدة التى تؤثر على معدل ريع الإستثمار).

ويجب أن يتناول هذا الفحص قيمة الإلتزامات القائمة، فإذا تبين وجود عجز فى أموال الصندوق ولم تكف الاحتياطات والمخصصات

المختلفة لتسويتها، التزمت الخزانة العامة بأدائه، وعلى الخبير أن يوضح في هذه الحالة أسباب العجز والوسائل الكفيلة بتلافيه.

أما إذا تبين من التقدير وجود مال زائد فيرحل هذا المال إلى حساب خاص، ولا يجوز التصرف فيه إلا بموافقة مجلس الإدارة، وفي الأغراض الآتية:

- ١- تسوية كل أو بعض العجز الذي سدده الخزانة العامة طبقاً للفقرة السابقة وذلك باعتبار العجز الذي تلتزم بسداده الخزانة العامة ديناً في ذمة الصندوق يلتزم بسداده للخزانة العامة متى تحققت زيادة في أمواله في السنوات التالية.
- ٢- تكوين احتياطي عام وإحتياطيات خاصة للأغراض المختلفة.
- ٣- زيادة المعاشات على ضوء الأسعار القياسية وذلك بنسبة يحددها قرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير التأمينات بهدف ملائمة المعاشات مع التغيرات الجوهرية في نفقات المعيشة (لأن الغلاء) مستفحل وبحيث يكون هناك حد أدنى وحد أقصى ويترك للسيد رئيس الجمهورية تعريف المقصود بالتغيرات الجوهرية وأن يقرر القواعد والأوضاع التي تتبع في شأن تعديل المعاشات في ضوء التقارير الاقتصادية.

هيئة حكومية قومية لإدارة الصناديق:

يختص صندوق التأمين الإجتماعي للعاملين في غير القطاع الحكومي في مصر بإدارة نظام التأمين الإجتماعي لكل من أصحاب الأعمال ومن في حكمهم وللمصريين العاملين بالخارج ولباقى فئات القوى العاملة الصادرة بالقوانين ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ و ٥٠ لسنة ١٩٧٨ و ١١٢ لسنة ١٩٨٠ على التوالي.

ويختص صندوق التأمين الإجتماعي للعاملين في القطاع الحكومي بالعاملين بوحدة الجهاز الإداري للدولة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة.

وقد إهتم القانون بالنص على أن يكون للهيئة القومية للتأمين الإجتماعي التي تدير نظام التأمين الإجتماعي (ويتبعها صندوق التأمين الإجتماعي) الشخصية الاعتبارية وأن تكون لها موازنة خاصة تلحق بالموازنة العامة للدولة وأن تسري عليها القواعد والأحكام الخاصة بالهيئات القومية وتتبع وزير التأمينات.

ويحل رئيسى صندوقى التأمين الإجتماعى - كل فى مجاله - محل رئيس مجلس إدارة الهيئة القومية للتأمين الإجتماعى فى مباشرة الإختصاصات والتعويضات المقررة له بالقرارات الوزارية الصادرة تنفيذاً لأحكام قوانين التأمين الإجتماعى.

ويكون للهيئة مجلس إدارة برئاسة وزير التأمينات يصدر بتشكيله وطريقة إختيار أعضائه وتحديد مكافآتهم قرار من رئيس الجمهورية، على أن يتضمن التشكيل نائبا أو أكثر لرئيس مجلس الإدارة.

هذا ووفقا لقانون التأمين الإجتماعى للعاملين فى مجلس إدارة الهيئة القومية للتأمين الإجتماعى هو السلطة العليا المهيمنة على شئونها وتصريف أمورها، وله على الأخص ما يأتى:

- ١- إصدار القرارات واللوائح الداخلية المتعلقة بالشئون المالية والإدارية والفنية للهيئة وشئون العاملين وذلك دون التقيد بالقواعد والنظم الحكومية.
- ٢- دراسة الخطط وإقرار مشروع الموازنة التخطيطية للهيئة.
- ٣- دراسة تقارير المتابعة وتقييم الأداء الدورية وإصدار القرارات اللازمة لرفع مستوى الأداء.
- ٤- إقرار ميزانية الهيئة وحساباتها الختامية السنوية، ومركزها المالى.
- ٥- دراسة التشريعات الخاصة بالتأمين الاجتماعى.
- ٦- تعيين الخبراء الإكتواريين لفحص وإعداد المركز المالى.
- ٧- إقرار المسائل المالية والإدارية والفنية التى تقضى القوانين والقرارات واللوائح باختصاص المجلس بها.

وقد نص قانون التأمين الإجتماعى للعاملين على قيام رئيس مجلس الإدارة الهيئة بتمثيلها أمام القضاء وفى صلاتها بالغير.

سريان قانون الموازنة العامة للدولة على موازنة الهيئة القومية للتأمينات:

يتولى الإشراف على أعمال الحسابات بالهيئة مسئولون مالىون من بين العاملين بها تخطر بهم وزارة المالية، ويكون لهم - دون غيرهم- حق التوقيع على الشيكات وأذون الصرف وتطبق على موازنة الهيئة أحكام القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة، فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى هذا القانون.

المبحث الثانى نظام تأمين إجبارى قومى ممول

١ - التأمينات الإجتماعية نظام تأمين إجبارى قومى المجال تتعدد مصادر تمويله وبحكم إجباريته ومجاله وتمويله فإنه يؤثر ويتأثر بالظروف والأحوال الإقتصادية والإجتماعية والسياسية:

إذ تمر مصر والعالم أجمع بتطورات إقتصادية وإجتماعية وسياسية جذرية فى إطار ما يسمى بالعولمة فإن على نظام التأمينات الإجتماعية الإهتمام بالقضايا التى تصاحب وتنشأ عن تلك التطورات سواء من حيث دور تلك النظم وتطبيقاتها وما يثور من مشاكل عملية حول إدارتها وإستثمار مخصصاتها.

ولنا هنا ملاحظة إهتمام التأمينات الإجتماعية بأهم الأخطار التى نتعرض لها كبشر والتى تتعامل معها تأمينات الأشخاص وهي ستة أخطار: الشيخوخة والعجز والوفاة ويتم التعامل معها من خلال تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة وخطر إصابات العمل ويتم التعامل معها من خلال تأمين إصابات العمل وأمراض المهنة وخطر المرض ويتم التعامل معه من خلال تأمين المرض والأمومه أو التأمين الصحى وخطر التعطل ويتم التعامل معه من خلال تأمين البطالة.

ومن هنا نفهم كيف أن نظم التأمينات الإجتماعية الحديثة لا تهتم بفئة من فئات المجتمع دون غيرها وإنما تمتد جبرا وتعمل على مستوى قومى يهتم بكافة أفراد المجتمع سواء فى ذلك من يعملون لحساب الغير بالقطاع الحكومى أو العام أو الخاص أو التعاونى أو بالقوات المسلحة أو من يعملون لحساب أنفسهم كذوى الحرف والمهن الحرة وأصحاب الأعمال من ذوى النشاط التجارى أو الصناعى أو فى مجال الزراعة والخدمات وسواء كان مقر العمل داخل الدولة أو فى دولة أخرى.

ولنا أن نسجل فى إمتداد التأمينات الإجتماعيه إلى جميع أفراد المجتمع إهتمامها بالفرد ذاته حتى ولو لم يزاوول أى نشاط ومثال ذلك نظام التأمين الاجتماعى فى مصر الذى يسرى فى شأن من يملكون نصابا معيناً من العقارات كما نسجل أيضاً أن الإتفاقيات والتوصيات الدوليه تهتم بالمساواه فى الحقوق التأمينية بين المواطنين والأجانب لذا تمتد التأمينات الإجتماعيه لجميع المقيمين بالدوله وتبرم الدول الإتفاقيات التى تعالج تنقل الحقوق التأمينية مع تنقل الأيدى العامله بين تلك الدول.

وحيث أصبح التأمين الاجتماعى نظام تأمين مقبول عالمياً كتدبير شامل لمواجهة مختلف المشاكل الاقتصادية والاجتماعية فإننا نفهم كيف يتميز التأمين الاجتماعى بطابع تأمينى مزدوج يوفر من خلاله حداً أدنى من المزايا التأمينية عند تحقق الأخطار التى يتعامل معها كما يهتم بتوفير تلك المزايا لكبار السن ممن لا تتوافر بالنسبة لهم الشروط العامه المؤهله للإستحقاق وبوجه عام يحمل فى طياته قدراً مضاعفاً من التضامن الاجتماعى دون أن يضحى بإعتبارات العدالة الفرديه فى توزيع أعباء التأمين وإنما يهتم بها بالنظر الى مساهمات المؤمن عليهم ، ثم يتجاوز هذا المفهوم الضيق للعدالة فى توزيع الأعباء الى مفهوم أرحب وأكبر يتفق مع عموميته وإجباريته ويحقق فيه العدالة التموليه بين الأفراد من خلال مصادر تمويل لا يعرفها التأمين الخاص .

إن التأمين كنظام حينما يصبح إجبارياً يحدد القانون مزاياه ومصادر تمويلها ويقرر أحكاماً لحالات وشروط الإستحقاق ويبين مجال التطبيق رأسياً (أنواع ومستويات المزايا) وأفقياً (فئات المؤمن عليهم) حيث يمتد تدريجياً لمختلف فئات القوى العامله ويتصف عندئذ بالقومية والعمومية فضلاً عن الإجبارية.

وفى هذه الصوره من التأمين التى تعرف بالتأمين الاجتماعى تتحقق المصالح على مستوى الفرد وعلى مستوى المشروع وعلى المستوى القومى وتحل مزايا التأمين أو بعض أنواعه محل مدخرات الأفراد ومحل التزامات المشروع تجاه العاملين به والتزامات المجتمع ككل تجاه أفراداه فتتعدد مصادر التمويل ويصبح ثلاثياً وتسمى بالتالى الأقساط بالإشتراكات حيث يساهم كل طرف فى تمويل نفقات المزايا التى يتمثل فى تحديدها التضامن الاجتماعى وذلك كله بصوره مزدوجة تتقرر من خلالها حدوداً دنياً للحقوق التأمينية ومزايا تأمينية لكبار السن وتتلازم

فيها المعاشات مع التغير فى الأسعار ونفقات المعيشة دون الإخلال بمبادئ العدالة فى توزيع نفقات المزايا بالنظر لكل من مصادر التمويل.

وللدارس هنا ملاحظة نشأة التأمين الإجتماعى كنظام تأمين إجبارى والتي تركت بصماتها فى سماته الإجتماعيه الملحوظه عن تلك التى يقوم عليها التأمين الخاص والتجارى.

٢- الطابع التأمينى المزدوج للتأمينات الاجتماعيه (تأمين أس تأمين)

يتميز نظام التأمين الاجتماعى بقدر مضاعف من التضامن الاجتماعى لا يضحى معه باعتبارات العدالة الفرديه فى توزيع أعباء التأمين وإنما يهتم بها بالنظر الى مساهمات المؤمن عليهم، ثم يتجاوز هذا المفهوم الضيق للعدالة فى توزيع الأعباء الى مفهوم أرحب وأكبر يتفق مع عموميته وإجباريته دون تضحيه بالعداله التمولييه بين الأفراد وإنما من خلال مصادر تمويل لا يعرفها التأمين الخاص.

وأمام إختلاف التشريعات التى تحكم صناعة التأمين بدا للبعض - وأكدت ذلك بعض المؤلفات ودوائر المعارف - وكان مصطلح التأمين لا يمتد للتأمين الاجتماعى والذي يتميز بقدر مضاعف من التضامن الاجتماعى يجعله - عند هؤلاء - أقرب إلى تدابير المساعدات والإعانات الاجتماعيه منه إلى التأمين الذى يتميز بقدر واضح وأكبر من العدالة الفرديه فى توزيع نفقات التعويضات بين المعرضين للخطر.

لقد لاحظ البعض إهتمام التأمينات الاجتماعيه بمعالجة المشكله الإقتصادية للمؤمن عليهم إلى عدم مطالبه كبار السن بأداء مقابل كاف للمزايا التأمينيه التى يحصلون عليها، وإلى معاملة كل من العامل غير المتزوج والعامل المتزوج معاملة واحده وإلى ذوي الأعمار الصغيره لاشتراكات لمدد طويله قد تزيد معها تلك الإشتراكات عن المزايا التى يحصلون عليها.

وهكذا فإن السمة الاجتماعيه لنظم التأمينات الاجتماعيه واضحه ولا يعنى ذلك تضحيتها بالعدالة الفرديه بين المؤمن عليهم لصالح العدالة الاجتماعيه ذلك أن مصادر تمويل نظم التأمينات الاجتماعيه متعددة فعلاوة على المؤمن عليهم (على النحو الملحوظ فى عقود التأمين

الفردى) أو المؤمن عليهم وأصحاب الأعمال (على النحو الملحوظ فى عديد من عقود التأمين الجماعى) فإن هناك مصدرا ثالثا يتحمل أعباء صور التضامن الإجماعى المزدوج الملحوظه فى التأمين الإجماعى والمتمثله أساسا فى الحدود الدنيا للمعاشات والتيسير فى الشروط المؤهله لكبار السن .

إن التحليل المتعمق لكل من طبيعة التأمين التجارى والتأمين الإجماعى يكشف لنا عن كيفية تحقيق كل منهما لإعتبارات العدالة الفردية وكفاية المزايا معا وعن الأسلوب الذى يتبعه كل من فرعى التأمين فى هذا المجال باعتبار أن كفاية المزايا هدف عام للتأمين التجارى والإجماعى وأن لنظم التأمين الإجماعى أثارا غير مباشرة ومصادر تمويل متعددة وغير ذلك مما يوفر العدالة الفردية شأنه فى ذلك شأن التأمين التجارى أو الخاص.

وعلى وجه التحديد فإننا حين نهتم ببيان السمة التامينية المزدوجة لنظم التأمينات الإجماعية بالتعرف على طبيعة ووسائل كل من التأمين الفردى والتأمين الإجماعى فى تحقيق التوازن بين عدالة الأعباء وكفاية المزايا بإعتبارهما من أهداف التأمين بوجه عام فإننا ننفى عن التأمين الفردى إهتمامه بالعدالة الفردية دون الكفاية وفى ذات الوقت ننفى عن التأمين الإجماعى إهتمامه بالكفاية دون العدالة وهى المفاهيم التى تسود عددا من المراجع والمؤلفات نتيجة لعدم التحليل المتعمق لكل من فرعى التأمين والذى يتغافل أثر إختلاف مجال كل منهما وطبيعة المشاكل التى يهتم بحلها واهتمامهما وسعيهما إلى تحقيق التوازن بين اعتبارات كفاية المزايا وعدالة الأعباء على المستوى الذى يتفق مع مجال وطبيعة كل منهما.

وإذا كانت كفاية وتعويضات التأمين هدفا عاما للتأمين فإن دورها يكون أكبر أثرا فى تأمينات الأشخاص سواء فى ذلك التأمين التجارى أو التأمين الإجماعى فكلاهما يسعى ويهدف إلى كفاية مبالغ التأمين أو تعويضاته وإن كان أمر ذلك متروك فى التأمين التجارى إلى الأفراد ووسطاء التأمين بعكس التأمين الإجماعى الذى يهتم بحكم إجباريته وقومية مجاله بإجراء البحوث والدراسات القومية للتعرف على مستويات المزايا التى تكفى للوفاء بإحتياجات المؤمن عليهم الذين يمثلون كافة أو أغلب قطاعات المجتمع.

وهكذا فإذا ما إتفقتنا على أن التأمين وسيلة للتعويض وأن هذا التعويض يجب أن يكون كافيا للوفاء بالخسارة المادية الناتجة عن الخطر الذي نتعامل معه تأمينيا، فإن علينا أن نبحث في كيفية قياس مدى كفاية مبالغ أو تعويضات تأمينات الأشخاص حيث يتبين لنا أن المعيار الذي يمكن أن نصل إليه هو ذلك الذي تقيس به نظم التأمين الإجتماعي كفاية مزاياها وهو ذات المعيار المفترض أن يسعى إليه الأفراد ووسطاء التأمين التجارى باعتباره المعيار الملانم لتقدير مدى كفاية مبالغ التأمين.

إن البحث في عدالة توزيع أعباء التأمين وهل تختلف في التأمين التجارى عنها في التأمين الاجتماعى يستلزم تحليلا وبيانا للأساليب التأمينية الفنية وكيفية عملها وأخيرا فهما لمضمون وسمات كل من فرعى التأمين التجارى والاجتماعى.

إن التأمين الخاص أو التجارى وهو يعمل على مستوى فردى أو فنوى وأساسه في هذا إرادة الفرد أو الفئه يسعى إلى الإنتشار وزيادة عدد الوحدات المؤمن عليها ، وهو لهذا يهتم بأمرين معا هما : كفاية مزاياه من تعويضات ومبالغ تأمين Adequacy وعدالة تحمل المؤمن عليهم أعباء أو أفساط التأمين Equality فمن خلال مزاياه يمكنه الوفاء بوظيفته الإقتصادية والاجتماعية لمواجهة الخسائر المادية التى تتحقق فيقتنع المؤمن لهم بأهميته، ومن خلال عدالة توزيع أعبائه يشعرون بأنهم يحصلون من التأمين على مزايا تقابل ما يؤدونه من أفساط .

أما التأمين الاجتماعى فمحوره منذ البدايه إرادة المجتمع ومن هنا فمنذ نشأة وإنتشار نظم التأمين الاجتماعى كان إهتمامها بكفاية تعويضاتها ومزاياها خاصة بالنسبة لذوي الأعمار المتقدمة أو الدخول المنخفضة أو الأعداد الكبيرة من المعالين.

وتبين لنا الدراسة التحليلية كيف يقوم نظام التأمين الاجتماعى بمراعاة إعتبارات الكفاية الإجتماعية للمزايا إلى جانب العدالة فى توزيع أعباء تلك المزايا بين مصادر التمويل شأن التأمين التجارى. وكيف أصبحت التأمينات الإجتماعية الأسلوب التأمينى الملانم لمواجهة المشاكل الإجتماعية والإقتصادية على المستوى القومى حيث يكون التأمين هو

الأسلوب الأمثل لمواجهة تلك المشاكل في حين لا تكون لدى التأمين التجاري القدرة على مواجهتها أو يستلزم الأمر تدخل الدولة تشريعياً أو مالياً.

وحتى يتسنى لنا إدراك ماهية التأمين الإجتماعى والفهم الصحيح للتأمين عامه فإننا نتناول بالتحليل التالي:

أ- يجب مراعاة أن قدرا من أعباء نظام التأمين الإجتماعى يوجه إلى المزايا المتوقعة للتحسين فالأمان الإقتصادى **Economic Security** الذى يوفره التأمين الإجتماعى للأفراد وللآباء المسنين كما أن إنتشار هذا النظام يقلل من عدد الأفراد الذين يلجأون إلى نظم المساعدات الإجتماعية الممولة من الضرائب العامة وبالتالي فهو يقلل من ضرائب الدخل التى يؤديها ذوى الدخل المتوسط والعالية، بذلك فإنه يتعين أن تشمل حسابات التكاليف والمزايا المتوقعة للتأمينات الإجتماعية ما يقابل تلك المزايا المباشرة وغير المباشرة خاصة إذا ما إستخلص بعض المحللون أن العمال فى نظام التأمينات الإجتماعية هم المتحملون النهائيون للإشتراكات سواء فى ذلك حصتهم أو حصة أصحاب الأعمال.

ب- للتأمين الإجتماعى مصادر تمويل متعددة لا تقتصر على المؤمن عليهم وتراعى اعتبارات العدالة فى مساهمة كل منها:

ونشير هنا إلى أنه إذا لاحظنا إهتمام التأمين الإجتماعى بتوفير مزايا لفئات من المؤمن عليهم لم تساهم فى تمويل تلك المزايا بالقدر الذى يتناسب معها كذوى الأجور المنخفضة والأعمار المتقدمة ومدد الإشتراكات القصيرة ٠٠٠ الخ فإنه يجب أن نلاحظ فى ذات الوقت أن هناك العديد من المصادر التى تشترك مع المؤمن عليهم فى تمويل نفقات التأمين الإجتماعى والتى يكون اشتراكها لتمويل المزايا لذوى الأجور المنخفضة والأعمار المتقدمة وغيرهم.

التأمين ضد الحوادث وإعانة الدولة للاقتصاد الإختبارى، كل له موضعه فى تمويل النظام الألماني، ثم أن المعاش المترتب على عدم اللياقة يشتمل على جزء أساسى هو بمثابة تأمين بمعنى الكلمة، ويمنح لكل من يستوفى الشروط المؤهلة للمعاش كما يشتمل على جزء يتناسب فيه المعاش مع الإشتراكات.. وتلعب جمعيات المعونة المشتركة دورها ومعنى هذا أن الفئات التى كان من المحتمل أن تصبح من المستحقين للمساعدات قد إمتد إليها نظام التأمين الإجتماعى، على أنه لم يكن من الممكن أن يوسع نطاق هذه الحالات حتى تشمل ذوي الحدود الدنيا من الأجور إلا بفضل إدخال مصادر إيراد إضافية تبلغ ضعف أو ثلاثة أمثال إشتراكات العمال.

وسرعان ما حذت النمسا حذو ألمانيا، ثم سارت فى أعقابها بعد ثلاثين أو أربعين عاما المملكة المتحدة وأوروبا والاتحاد السوفيتي واليابان، ثم إنتشر التأمين الإجتماعى بعد الكساد العظيم الذي حدث في العقد الرابع إلى أمريكا اللاتينية بل إلى الولايات المتحدة وكندا، أما فى أقاليم أسيا فقد تراخى التأمين الإجتماعى ريثما يتحقق لها الإستقلال القومى.

وقد أكدت المبادئ الدولية المتمثلة فى العديد من الاتفاقيات والتوصيات الدولية أهمية تحقيق العدالة فى توزيع نفقات مزايا التأمين الإجتماعى بين مصادر التمويل المختلفة وبحيث لا تتعدى اشتراكات المؤمن عليهم القيمة الحالية للمزايا باى حال من الأحوال بل أن هناك من المبادئ الخاصة بتمويل التأمين الإجتماعى ما يهتم صراحة بتحمل أعباء ذوي الأجور المنخفضة والأعمار المتقدمة وغيرهم لمصادر تمويل أخرى غير المؤمن عليهم ونبين ذلك فيما يلى:

- من المبادئ الدولية لتمويل التأمين الاجتماعى: عدم تحمل المؤمن عليهم بأعباء تزيد عن القيمة الحالية للمزايا بإستثناء مزايا تأمين إصابات العمل التى يتحملها صاحب العمل بالكامل، وقد إهتمت بذلك العديد من الإتفاقيات والتوصيات الصادرة عن مؤتمرات العمل الدولية والتى تشكل المبادئ الدولية فى مجال تحديد مصادر نظم التأمين الإجتماعى وتوزيع نفقات مزاياها.

- هناك مصادر لتمويل مزايا الأجور المنخفضة والأعمار المتقدمة عدا إشتراكات المؤمن عليهم فقد جاء بمقترحات تطبيق توصية ضمان الدخل (التوصيه ٦٧) أن على أصحاب المساهمة بما لا يقل عن نصف

النفقات الكلية للمزايا المستحقة للعاملين، باستثناء نفقات تأمين إصابات العمل، خاصة بالنسبة لذوي الأجور المنخفضة.
وقد إهتمت كل من إتفاقيات وتوصيات التأمين الصحي الإجتماعي وتأمين الشيخوخة والعجز والوفاة بتحمل أصحاب الأعمال باشتراكات المؤمن عليهم الذين لا تجاوز دخولهم الحد الأدنى للمعيشة.
وفى مجال تحديد أوجه المساهمة العامة للدولة فى تمويل نفقات التأمين الإجتماعى نصت الإتفاقيات والتوصيات على تحمل لدولة للأعباء المالية التى يفترض تغطيتها من الإشتراكات ومن بينها العجز فى الإشتراكات نتيجة لإمتداد التأمين للمتقدمين فى الأعمار والأعباء المترتبة على توفير حد أدنى من المزايا فى حالات العجز والوفاة والمرض والأمومة.

٣- للتأمين الإجتماعى بحكم مجاله وإجباريته مزاياه المادية غير المباشرة وأسلوبه المتميز فى تكوين الأموال اللازمة لمواجهة نفقاته:

أوضحنا فى البند السابق كيف تتعدد مصادر تمويل التأمينات الاجتماعية التى تشترك إلى جانب المؤمن عليهم فى تحمل نفقات هذه المزايا بل ويكون من مبررات اشتراكها تحمل نفقات مزايا ذوي الأجور المنخفضة والأعمار المتقدمة وضمان الحدود الدنيا للمزايا بوجه عام وهي أمور نصح عنها تسمية تكاليف التأمينات الاجتماعية بالاشتراكات Contributions بعكس الأمر فى التأمين التجارى الذى يتحمل المؤمن عليهم أو المؤمن لهم بكافة تكاليف المزايا فى صورة أقساط Premiums

ومن ناحية أخرى فإنا نضيف هنا الاعتبارين التاليين:

١- أن للتأمين الإجتماعى مزاياه النقدية غير المباشرة التى يحققها بحكم إجباريته وعموميته لقطاعات عريضة من المجتمع ونعنى بذلك تخفيض التزامات المؤمن عليهم صغار السن تجاه آبائهم والضمان الإقتصادى للعائلات *Increases economic security for families* وفضلا عن ذلك فإنه بقليل من التحليل يمكن القول بأنه لولا إنتشار نظم التأمين الإجتماعى وتطورها لتزايدت الضرائب المباشرة وغير المباشرة التى يتحملها ذوي الأجور المتوسطة والمرفعة.

٢- للتأمينات الإجتماعية أسلوبها المتميز فى تكوين الأموال اللازمة لمواجهة مزاياها:

يعيب بعض المحللون على التأمين الإجتماعى عدم قيامه بتكوين الإحتياطيات التى تكفى لمواجهة التزاماته على النحو المتبع بالتأمين التجارى فيما يسمى بالتمويل الكامل .. وفى حقيقة الأمر فان أسلوب التمويل الكامل قد اتبع بكافة نظم التأمينات الإجتماعية المتقدمة فى مرحلة من مراحل التطور حيث تبينت عيوبه العديدة وعدم ملاءمته لنظم التأمين الإجبارية ذات المجال القومى - عكس التأمين الخاص والتجارى ذو المجال الفردى أو الفئوى الإختيار - فتم العدول عنه إلى أساليب التمويل الجزئى والموازنة وهى أساليب تقوم على أسس علمية متفق عليها وتضمن وفاء نظم التأمين الإجتماعى بالتزاماتها.

وفضلا عن ذلك فان تكوين احتياطيات التأمين الاجتماعى وفقا لأساليب التمويل الجزئى والموازنة المتبعة بالنظم الحديثة والمتقدمة انما يحقق تداخلا محمودا بين الأجيال Intergenerational Impact يتيح إمكانية تحقيق العدالة بالنسبة لكافة العمال حتى لو راعينا أن اشتراكات أصحاب الأعمال هي جزء من الأعباء التي يتحملها المؤمن عليهم.

٤- التأمين الإجتماعى أسلوب تأمينى لعلاج مشاكل اقتصادية أو اجتماعية قومية:

إن التأمين الإجتماعى يعتبر فرعا من فروع التأمين أما طبيعته وأهدافه فتتلازم مع مبرراته، وكما يعبر البعض فان التأمين الإجتماعى " نوعا من التأمين الحكومى **Type of Governmental Insurance** وهو عادة ذو طبيعة إجبارية **Compulsory in nature** ويهدف إلى أداء مزايا تأمينية لمن ينقطع دخلهم نتيجة لأحد المشاكل أو الظروف الإقتصادية أو الإجتماعية **an Economic or Social Problem or Condition** أو لمن يواجه بخسائر شخصية بسبب تلك الظروف .. إن التأمين الإجتماعى خطة تقرر عندما توجد مشكلة إجتماعية تستلزم إجراء قوميا لحلها ويكون التأمين هو الأسلوب المناسب لذلك (كمشاكل التعطل والأمراض العقلية والعجز واعمال المسنين واصابات العمل والطلاق) فاذا كان الخطر احتماليا ويمكن التنبؤ به **Accidental Fortuitous or Predictable** كان التأمين هو الحل الملائم له ويكون على الحكومات إدارة أو تمويل خطة

التأمين حيث لا يكون لدى التأمين التجاري القدرة المالية Financial Capacity على ذلك ومن هنا يكون التأمين الإجتماعى". وهكذا فإن مبرر نظام التأمين الإجتماعى أن بعض أعمال التأمين لا يمكن ان تتم من خلال التأمين الخاص (التجارى) دون معونة الدولة وهذا يتعلق عادة بالمشاكل الإجتماعية أو الإقتصادية ذات المجال القومى أو حيث يكون للحدث طبيعة الكوارث Catastrophic nature of the event (كالبطالة) والتي تستلزم لقيام التأمين بالتعامل معها إجراء قانونيا أو تدعيما ماليا وتقرير إجبارية النظام وشموله.

على أنه نظرا للطابع الإختياري للتأمين التجارى فإن كفايه مبالغه ترتبط بالوعى التأمينى للمؤمن عليه وقدرته المالية من ناحية وعلى قدرة وكفاءة مندوبو ووكلاء التأمين من ناحية أخرى أما فى نظم التأمين الإجتماعى فإن طبيعتها الإجبارية تيسر تحقيق الكفاية بإجراء تشريعى .. ومع إنتشار تلك النظم وإمتدادها لقطاعات عريضة من المجتمع بل وللمجتمع ككل تزايد إهتمامها بفاعليتها وبالتالي بأهمية كفاية تعويضاتها خاصة بالنسبة لذوي الأعمار المتقدمة عند بدء التأمين وذوي الأعداد الكبيرة من المعالين.

وتأسيسا على عمومية مجال التأمين الإجتماعى وإجباريته فإن وثيقته الموحدة تحاول أن تحقق كفاية التأمين ثم توفق بين إعتبرات الكفاية وإعتبرات العدالة الفردية بمراعاة الأثار الناشئة عن التأمين لمختلف أو غالب قطاعات المجتمع فإذا تعارضت بعد ذلك إعتبرات الكفاية الإجتماعية مع إعتبرات العدالة الفردية جاء دور المساهمة العامة وغيرها من مصادر التمويل (عدا المؤمن عليهم) فى إعادة التوازن بين الكفاية والعدالة.

وهكذا يعرف البعض التأمين الاجتماعى بأنه "نظام تقوم بمقتضاه الحكومة أو وكيل عنها a government or government agency بأداء مزايا Benefits حال تحقق أحد الأخطار Contingencies التي يتعرض لها الأشخاص عموما People general are liable (كالشيخوخة والمرضى واصابات العمل والوفاة والتعطل) وتمول المزايا أو جزء منها in whole or in part من اشتراكات يتحملها المؤمن عليهم وأصحاب الأعمال Fund of Contributions by insured persons or the employers وغالبا ما تكون عضوية النظام إجبارية Commonly Compulsory .

ويعرف قاموس تأمين أمريكي التأمين الاجتماعي بأنه " تدبير لتجميع الأخطار Pooling of risks بتحويلها لهيئة، عادة حكومية، تلتزم قانونا بتقديم مزايا نقدية أو خدمات Pecuniary or service benefits إلى أو لحساب المؤمن عليهم Covered persons حال وقوع خسائر معينة مسبقا وذلك بمراعاة الشروط التالية:

- ١- الحماية إجبارية فى جميع الحالات ووفقا لقانون.
- ٢- فيما عدا الفترة الأولى لسريان التأمين فان إستحقاق المزايا يرتبط بالإشتراكات التى تؤدى للنظام (بمعرفة أو لحساب المؤمن عليهم والمستحقين عنهم) وذلك كحق دون أى إختبار للدخل.
- ٣- يبين القانون طريقة تحديد المزايا.
- ٤- لا يشترط أن تكون هناك علاقة مباشرة بين المزايا المستحقة وحصّة المؤمن عليه فى الإشتراكات إذ يعاد توزيع الدخل الإجمالى بما يوفر مزايا تأمينية مناسبة لذوي الأجر المنخفضة والأعداد الكبيرة من المعالين.
- ٥- هناك خطة معينة لتمويل المزايا Definite plane for financing the benefits تحدد بحيث تكفى على المدى الطويل . Adequate in terms of long-range consideration
- ٦- تمول النفقات أساسا من اشتراكات يتحملها عادة المؤمن عليهم أو أصحاب الأعمال أو كليهما.
- ٧- تتولى الحكومة ادارة النظام أو على الأقل تشرف عليه.

والمفهوم السابق للتأمين الإجتماعى هو الذى أقرته لجنة التعريف التأمينية بالمنظمة الأمريكية للخطر والتأمين Commission of Insurance Terminology of the America Risk and Insurance Association.

ولقد أصبح التأمين الإجتماعى نظام تأمين مقبول عالميا كتدبير شامل لمواجهة مختلف المشاكل الإقتصادية والإجتماعية ووفقا للوضع فى سنة ١٩٩٥ فان هناك ١٣٣ - دولة بها نوعا أو أكثر من أنواع التأمينات الإجتماعية وهو أكثر من ضعف العدد سنة ١٩٤٠ (٥٧ دولة فقط)، وينتشر تأمين إصابات العمل بكافة هذه الدول كما تزايدت تأمينات الشيخوخة والعجز والوفاة فى ذات الفترة بحوالى ٣٨٠% (فى ١٢٤ دولة فى عام ١٩٩٢ مقابل ٣٣ دولة عام ١٩٤٠).

إن مجال التأمين الإجتماعى هو المجتمع ككل أو قطاعا عريضا منه ، أما مجال التأمين التجارى فهو أضيّق بكثير فأساسه الأسرة أو المشروع وبالتالي فإن محوره هو التعاقد والإرادته الفردية ومزاياه تقتصر على تلك المقرره بالعقد بعكس التأمين الإجتماعى فإن السمة الأساسية له هو الإلّجبار وهو أمر طبيعى طالما تتقرر التأمينات الإجتماعية لمواجهة مشاكل إجتماعية لها صفة العمومية وتستلزم بالتالى إجبار الجميع على الإلتزام بها.

ووفقا للنظام المصرى وفى ضوء إجبارية نظام التأمين الاجتماعى نفهم كيف:

- لا يجوز الحجز أو النزول عن مستحقات المؤمن عليه أو المستحقين عنه إلا لدين الهيئة التى تقوم بإدارة النظام ودين النفقة وفى حدود معينة ولا توجد فى الأصل عقوبة الحرمان من المعاش.
- يستمد الحق فى المزايا من القانون فتلتزم الهيئة التأمينية بالوفاء بالحقوق المقرره وفقا للمدد غيرمتنازع عليه ولو لم يقم صاحب العمل بالإشتراك لذا فإن لدي الهيئة مفتشون لهم صفة التبطية القضائية.
- يتميز نظام التأمين الإجتماعى بأنه نظام إجبارى فى تمويله - إجبارى فى مزاياه معاشاته وتعويضاته ومن هنا فعندما ترتفع الأسعار تقوم الدولة برفع المعاشات فتزاد بذات النسبه التى تزداد بها الأجور وتمول الخزانه العامة نفقات رفع المعاشات.
- يحدد القانون مصادر ونسب ووعاء التمويل وحالات وشروط ومستوى المزايا التأمينية وكيف تحسب ومتى ولمن تودى.
- ومن هنا قرر القانون لهيئة التأمينات الحق فى إقتضاء مستحقاتها جبرا فيكون لمديرو مكاتب التأمينات الأمر بتوقيع الحجز الإدارى ويكون لهم أساليب السلطة الجبرية.

- نظام التأمين الاجتماعى نظام قومى يمتد لجميع المجتمع من خلال خمسة قوانين للتأمين الاجتماعى: القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ للعاملين بأجر لدى الغير والقانون ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ لأصحاب الأعمال ومن فى حكمهم والقانون ٩٠ لسنة ١٩٧٥ للقوات المسلحة والقانون ٥٠ لسنة ١٩٧٨ العاملين بعقود شخصية فى الخارج والقانون ١١٢ لسنة ١٩٨٠ لباقى فئات القوى العاملة التى لا تخضع لأى قانون آخر.

ونشير فى النهاية الى أن التأمين الإجماعى نظام قومى عالمى يسرى فى مختلف الدول وإن إختلفت أحكامه من دولة لأخرى ولكن الأخطار واحدة والفكرة واحدة والمبادئ واحدة وأحيانا يسمى Social Security الضمان الإجماعى ومع ذلك ينظر إليه أيضا باعتباره نظام اقتصادى يضمن استمرار الدخل ويتيح أموالا طائلة للإستثمار.